

الرقابة الجبائية كألية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية
- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة -

fiscal control as a mechanism to enhance the quality of accounting information

- A case study of the Sub-Directorate for Tax Control of M'sila-

ط/د. سمان علي¹، د. رشام كهيينة²

¹ مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)

² مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/11/11

تاريخ القبول: 2021/09/19

تاريخ الاستلام: 2021/05/25

ملخص:

تعتبر المعلومة المحاسبية من المدخلات الضرورية لترشيد القرارات في المؤسسات، خاصة ما تعلق منها بالهيكل المالي، قائمة المركز المالي ورقم الأعمال. حيث تساهم شفافتيتها وصدقها في كسب ثقة كل الأطراف على حد سواء.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، باختبار ذلك على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة، وتم التوصل إلى أن للرقابة الجبائية دورا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، خاصة إذا تم دعمها بالوسائل الكفيلة لذلك.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، جودة المعلومات المحاسبية، النظام الضريبي، التحقيق المحاسبي، الفعالية.

تصنيف JEL: E62؛D83

Abstract:

Accounting information is considered one of the necessary inputs to rationalize decisions in institutions, especially those related to the financial structure, the list of financial position and the business number. Its transparency and honesty contribute to winning the confidence of all parties alike.

This research aims to highlight the contribution of tax control to improving the quality of accounting information, by testing that at the level of the Sub-Directorate of Tax Control in the Wilayat of M'sila, and it was concluded that the tax control has a role in improving the quality of accounting information, especially if it is supported by the means to ensure this.

Keywords: tax control, quality of accounting information, tax system, accounting investigation, effectiveness.

Jel Classification Codes: E62 ;D83

1. مقدمة

تؤدي المعلومات المحاسبية دورا هاما في مؤسسات الأعمال، خاصة في ظل التحولات التي طرأت على عالم المال والأعمال سواء من حيث شكل هذه المؤسسات أو طريقة أدائها للعمل، هذا إلى جانب احتدام المنافسة فيما بينها، ودخول الشركات الأجنبية الأسواق المحلية في ظل انفتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي، وبهذا باتت هذه المؤسسات بحاجة ماسة إلى تفعيل الشفافية في المعلومات بصفة عامة وفي المعلومات المحاسبية بصفة خاصة من أجل اتخاذ قرارات رشيدة تعود بقيمة مضافة تسمح بتحسين المردودية والحصة السوقية، بالإضافة إلى النمو والبقاء في السوق، أضف إلى ذلك فإن تعارض الأهداف والغايات بين أصحاب المصالح ومستخدمي هذه المعلومات من داخل وخارج المؤسسة فرض ضرورة البحث عن كيفية ضمان ليس فقط شفافيتها وإنما أيضا صدقها وموضوعيتها. وهذا لن يتأتى إلا عن طريق الرقابة الجبائية والتي تعتبر الأداة التي يستخدمها النظام الضريبي من أجل التأكد من مدى التزام المكلفين بالضريبة بمختلف القوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها، وكذا تقييم مختلف المعلومات المحاسبية الواردة للنظام الجبائي الممثل في إدارة الضرائب، لذا تعتبر الرقابة الجبائية إجراء رقابي مهم، يتم من خلاله مجابهة أي محاولة للتهرب الضريبي، وتجنب مختلف المخاطر الجبائية كما يمكن اعتباره أداة لقياس مدى جودة المعلومات المحاسبية، من هذا المدخل تبلور إشكالية البحث على النحو التالي:

1.1. الإشكالية:

كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة الأولية على إشكالية البحث تم وضع الفرضيات التالية:

تعد الرقابة الجبائية من بين المعايير الرقابية التي لها أثر على جودة المعلومات المحاسبية؛

تساهم الرقابة الجبائية بطرقها المعتمدة لدى مديرية الضرائب بالمسيلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كشف مختلف الممارسات من طرف المكلفين الهادفة إلى التهرب من الخضوع للضرائب المستحقة عليهم، خاصة تلك المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المصرح بها، وباعتبار الإدارة الجبائية هي المسؤولة عن عملية الرقابة الجبائية لما تملكه من آليات ووسائل، وما تتمتع به من سلطة قانونية تهدف إلى تحسين تسيير الضريبة وخدمة المكلفين لتحقيق العدالة أكثر، مما سينعكس على جودة المعلومات المحاسبية ويتيح لكافة مستخدميها من استغلالها بشكل جيد.

3.1. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز العلاقة بين الرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية من خلال تصريحات المكلفين بالضريبة؛
- تحديد أهمية جودة المعلومات المحاسبية وحاجة الأطراف المستفيدة منها.

4.1. المنهج المتبع: نظرا لطبيعة الموضوع المدروس ولغرض معالجة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليلها من خلال توضيح الإطار المفاهيمي الخاص بالرقابة الجبائية والمعلومات الجبائية، بالإضافة إلى معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية، للوصول إلى تبيان مدى فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، في الجزء التطبيقي الخاص بدراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة خلال الفترة 2015 – 2018.

5.1. تقسيمات الدراسة: للإمام بمختلف جوانب الموضوع تم تناول المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية.

- المعلومات المحاسبية ومعايير قياس الجودة.

- فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

2. الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

لقد رخص القانون سلطة مطلقة في إجراء الرقابة للإدارة الجبائية، تتمثل في الحق في إجراء التحقيق تقويم وتصحيح الأخطاء المرتكبة من خلال الاطلاع على المعلومات المقدمة من المكلفين، وهذا في سبيل حماية أموال الدولة من التهرب الضريبي بمختلف أشكاله.

1.2 مفهوم الرقابة الجبائية:

يوجد عدة تعاريف للرقابة الجبائية نذكر منها:

الرقابة الجبائية: "هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجبهم، وتسمح لها بتصحيح الأخطاء"؛ (لامية، 2013، الصفحات 30-31)

وتعرف أيضا بأنها: "نظام البحث والتقصي الموضوعي للظواهر المتعلقة بالعمليات الحقيقية، التي تتضمنها الإقرارات الضريبية التي يقدمها الممول بهدف التأكد من صدق تمثيل بيانات الإقرارات لنتيجة تلك العمليات وفقا لمتطلبات المحاسبة الضريبية". (طه و طه، 2012، صفحة 03)

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها فحص شامل لمختلف التصريحات الجبائية والوثائق المقدمة عن طريق مجموعة من الطرق والآليات بهدف التحقق من صحة ومصداقية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بغرض اكتشاف الأخطاء، وكذا عمليات التدليس التي تهدف إلى التملص من الحقوق الواجبة الدفع.

2.2 أشكال الرقابة الجبائية:

هناك نوعين رئيسيين من الرقابة الجبائية، يتضمن كل واحد منها عدة أنواع فرعية، هي كما يلي:

1.2.2. الرقابة العامة: تتم على مستوى مفتشية الضرائب وتكون في شكل فحص تمهيدي تنجز دون التنقل، أي على مستوى المفتشية وتميز بين نوعين من الرقابة العامة وهما:

- الرقابة الشكلية: وتتم في دائرة الاختصاص التابعة لمكان ممارسة النشاط، وتهدف إلى التأكد من هوية ومكان المكلف وكذا عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات. (ولهي، 2009، صفحة 08)

- الرقابة على الوثائق: وهي تقوم على الفحص الشامل والدقيق للتحقق من جميع تفاصيل المعلومات المصرح بها، والتأكد من سلامتها من خلال مقارنتها مع المعلومات والوثائق التي هي بحوزة إدارة الضرائب، حيث يتجاوز الأمر مجرد الرقابة السطحية للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين إلى فحص شامل وعميق لهذه التصريحات. (jean paul, 2000, p. 23)

2.2.2. الرقابة المعمقة: وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وهي عبارة عن عملية استمرار للرقابة على الوثائق تهدف إلى استدرارك أي تحرب جبائي وتميز بين ثلاث أنواع من الرقابة المعمقة وهي:

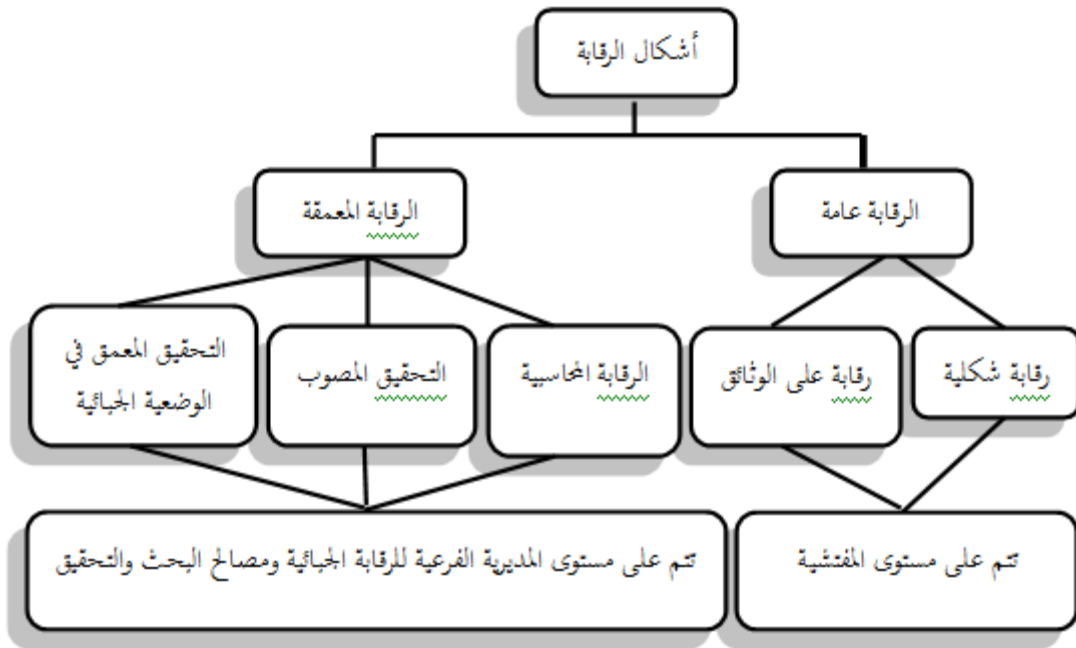
- الرقابة على المحاسبة: ويهدف هذا التحقيق إلى التأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة وصدق المحاسبة من خلال مقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة ووثائق الثبوتية، كما يقتصر هذا التحقيق على أشخاص مؤهلين يكونون برتبة مفتش ضرائب.

- التحقيق المصوب في المحاسبة: يتم التحقيق المصوب في المحاسبة عندما تشكل الإدارة الجبائية في صحة مستندات ووثائق المكلفين بالضريبة، بغرض منع تجنب أو تخفيض أعبائهم الجبائية، حيث يتم إجراء هذا التحقيق لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، كما أنه يمكن للإدارة الجبائية أن تقوم بعملية التحقيق المعمق في المحاسبة مستقبلا، والعودة إلى الفترة التي تم فيها التحقيق المصوب مع مراعاة الحقوق المترتبة عن إعادة التقييم. (المالية، صفحة 13)

- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة: تنص المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة، وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصريح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى، إذ يمكن عن طريق هذا النوع من الرقابة معرفة مصدر أموال و مداخل الأشخاص الذين تظهر عليهم ملامح الثراء. (المالية، صفحة 14)

ويمكن تمثيل أشكال الرقابة كما حددها التشريع الجبائي في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أشكال الرقابة الجبائية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوانين الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

3.2 أهداف الرقابة الجبائية:

تتجلى الأهداف التي تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيقها فيما يلي:

1.3.2. الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية مخالفات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية؛ (كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، 2009، صفحة 90)

2.3.2. الهدف الإداري: ويتمثل في الدور الذي تؤديه الرقابة الجبائية في زيادة فعالية الإدارة الضريبية، وذلك من خلال تزويدها بالمعلومات ويمكن أن نجمل هذا الدور في النقاط التالية: (عتير، 2011، صفحة 80)

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء، يساعد الإدارة الضريبية في اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة مختلف المشاكل الناجمة؛

- تساعد الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات، كنسب التهرب الضريبي؛

- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تعين على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد الحلول لها.

3.3.2. الهدف المالي والاقتصادي: تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، وحمايتها من كل ضياع، وضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية؛

4.3.2. الهدف الاجتماعي: على الصعيد الاجتماعي نجد الرقابة الجبائية تهدف إلى: (كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، 2011، صفحة 49)

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة؛
- منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها، مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.

3. المعلومات المحاسبية ومعايير قياس الجودة

لقد ازداد اهتمام المؤسسات الاقتصادية والأطراف الأخرى ذات المصلحة (كالموردين، المستثمرين، البنوك، الزبائن... الخ) بجودة المعلومات المحاسبية لما لها من أثر في تحسين الأداء المالي، فازداد الطلب حول توفيرها من أجل اتخاذ القرارات السليمة وترشيد النفقات إلى جانب تعظيم الأرباح.

1.3 تعريف المعلومات المحاسبية:

المعلومات المحاسبية هي نوع من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها، ممثلة في النتائج النهائية، أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطاتها، يتم استخدامها من قبل المعنيين بها. (بن فرج، 2014، صفحة 29)

2.3 خصائص المعلومات المحاسبية:

قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information، والتي نذكر منها:

1.2.3. خصائص نوعية رئيسية: وتندرج تحتها خاصيتين رئيسيتين هما: الملائمة، و الموثوقية، فإذا فقدت المعلومة المحاسبية أي منهما تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين. (ناصر محمد، 2009، صفحة 46)

- الملائمة: تكون المعلومات ملائمة إذا خفضت من حالة عدم التأكد، وحسنت قدرة متخذي القرار على التنبؤ أو أكدت أو صححت توقعاتهم المسبقة. (ستينبارت و رومني، 2009، صفحة 28)

ولضمان تجسيد صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية هي كالتالي: (سيد، 2009، صفحة 34)

- التوقيت المناسب: أي توفير المعلومة في فترة زمنية مناسبة لاتخاذ قرار معين من المستخدم قبل أن تفقد قيمتها؛

- خاصية التنبؤ: أي أن تكون للمعلومات القدرة على صنع قرارات تنبؤية للأحداث المستقبلية؛

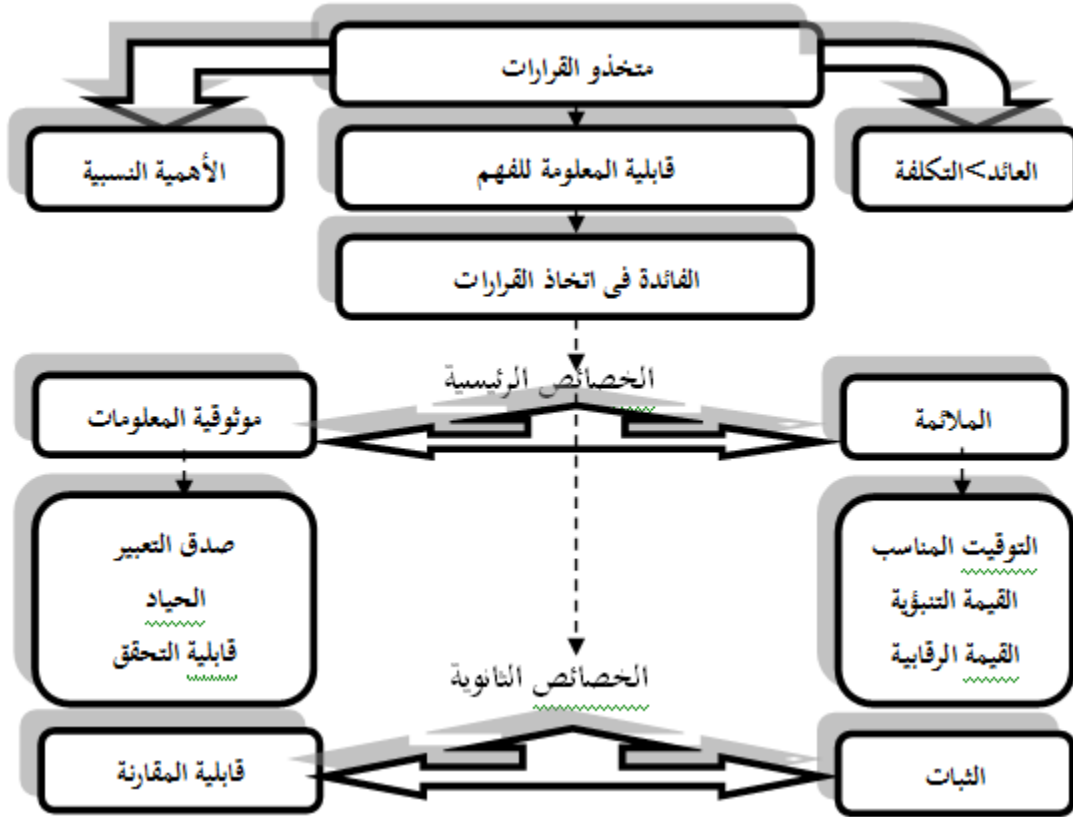
- القيمة الرقابية (التغذية العكسية): أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.

- الموثوقية: تعتبر المعلومة ذات موثوقية حسب "FASB" خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء، والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. (رضوان، 2006، صفحة 205)

لضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية وهي: (صديقي و نمر، 2011، صفحة 04).

- **الصدق في التعبير:** الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية، والأحداث المراد عرضها في القوائم؛
- **الحياد:** وهو عدم التحيز أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف، لتجنب تعارض المصالح بين مختلف المستخدمين أو أصحاب المصالح في المؤسسة؛
- **إمكانية التحقق:** تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس.
- 2.2.3. خصائص نوعية ثانوية:** وتتمثل في الخاصيتين التاليتين: (طرشي، 2017، صفحة 110)
- **القابلية للفهم:** إحدى الخصائص النوعية للمعلومات قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، أي أن فائدة المعلومات المحاسبية تكون بدرجة وضوحها؛
- **القابلية للمقارنة:** أي أنها تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.
- يمكن تلخيص هاته الخصائص في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية



المصدر :

(هشام، 2011، صفحة 35). زياد هاشم السقا، نظام المعلومات المحاسبية، ط 2، دار الطارق للنشر والتوزيع، العراق، 2011،

3.3 معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية:

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن صياغتها على النحو التالي: (صديقي و نمر، 2011، صفحة 09)

1.3.3. المنفعة: هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها.

2.3.3. الدقة: إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي؛

3.3.3. التنبؤ: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل؛

4.3.3. الفعالية: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها، وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها؛

5.3.3. الكفاءة: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

4. فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

سنتناول في هذا العنصر دراسة حالة تطبيقية لإحدى طرق الرقابة الجبائية والمطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، وأخذنا كنموذج طريقة التحقيق في المحاسبة لأحد المكلفين بالضريبة لولاية المسيلة. (2015-2018).

1.4 إجراءات التحقق في جودة المعلومات المحاسبية:

1.1.4. التحضير لعملية التحقيق: تعد هذه المرحلة نقطة هامة ورئيسية للقيام بعملية الرقابة الجبائية، حيث يتم سحب الملف الجبائي للمكلف بالضريبة محل التحقيق المحاسبي من مفتشية الضرائب بطلب من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بعد تقديم وثيقة أمر بممارسة حق الاطلاع.

2.1.4. إرسال إشعار بالتحقيق إلى المكلف المعني: كي لا تقع عملية التحقيق في المحاسبة تحت طائلة البطالان لابد من إرسال إشعار بالتحقيق مرفوقا بميثاق المكلف بالضريبة إلى المكلف المعني في نسختين، يحتفظ بواحدة وتعاد الأخرى لمديرية الضرائب الولائية بعد المصادقة عليها وتدوين تاريخ استلامها من قبل المكلف على أن يكون الرد في أجل 10 أيام.

2.4 إعداد كشوف مالية لمقارنة الميزانيات والنتائج:

للتأكد من صدق المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلف بالضريبة، يقوم المحقق بإعداد كشفان وفق نموذج معد من طرف الإدارة الجبائية، أحدهما لمقارنة عناصر الأصول والثاني لمقارنة عناصر الخصوم، نلخصهما في الجداول التالية:

الجدول رقم (01): كشف لمقارنة عناصر الأصول

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2015	2016	2017	2018
تفinitionات مادية أخرى	4 505	4 505	4 505	4 505
الأصول غير جارية	4 505	4 505	4 505	4 505
منتجات قيد التنفيذ	26 447	24348	26 859	19 825
الزبائن	22 537	20 174	14 832	25 052
المدينون الآخرون	5 250	5 250	5 250	5 250
ضرائب وما شابهها	3 256	3 608	23 898	41 173
الخزينة	110 007	38 898	35 952	58 833
مجموع الأصول الجارية	167 497	92 278	106 791	150134
المجموع العام للأصول	172 002	96 783	111 296	154 639

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية

الجدول 02: كشف لمقارنة عناصر الخصوم

الوحدة: DA1000

2018	2017	2016	2015	البيان/السنة
5 381	5 381	5 381	5 381	رؤوس أموال خاصة
31 152	26 720	23 082	12 003	ترحيل من جديد
1 222	5017	5 427	10 968	نتيجة صافية
37 756	37 118	33 890	28351	مجموع رؤوس الأموال
00	00	00	00	مج الخصوم غير جارية
7 302	308	7 039	101 036	موردون
93 849	63 745	36 254	27 415	ضرائب
15 732	10 125	19 600	15 200	ديون أخرى
00	00	00	00	خزينة
116 883	74 178	62 893	143 651	مجموع الخصوم الجارية
154 639	111 296	96 783	172002	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

يعبر الجدول رقم (1) ورقم (2) عن مقارنة زمنية لأربع سنوات لكشوف المكلف والمتمثلة في عناصر الأصول والخصوم اللذان يعدان من طرف المحقق من أجل المباشرة في عملية التحقيق، ويكونان وفق نموذج معد من طرف الإدارة الجبائية. أما الجدول الموالي، فهو كشف خاص لمقارنة حسابات النتائج.

الجدول 03: كشف لمقارنة حسابات النتائج

الوحدة: DA1000

2018	2017	2016	2015	البيان/السنة
168 314	167 197	178 604	219 348	مبيعات المنتج التام
168 314	167 197	178 604	219 348	رقم الأعمال الصافي
168 314	167 197	178 604	219 348	إنتاج السنة المالية
128 260	122 386	138 570	155 667	المواد الأولية
1 668	1 334	188	4 627	خدمات خارجية إيجار
77	114	126	91	خدمات خارجية أخرى
130 005	123 834	138 884	160 385	استهلاكات سنة المالية
38 309	43 363	39 720	58 963	القيمة المضافة استغلال
33 806	34 979	30 714	43 609	أعباء المستخدمين
3 281	3 367	3 579	4 387	ضرائب ورسوم
1 222	5 017	5 427	10 968	النتيجة العملياتية
1 222	5 017	5 427	10 968	النتيجة المالية
1 222	5 017	5 427	10 968	نتيجة غير عادية
1 222	5 017	5 427	10 968	النتيجة الجبائية
% 0.73	% 03	% 03	% 05	النتيجة الجبائية/رع ص

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

3.4 الاختبار والحكم على جودة المعلومات المحاسبية:

سيتم في هذا الإطار القيام بالاختبار ثم الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية السالفة الذكر، وذلك بالمقارنة خلال أربعة سنوات متتالية، ابتداء من 2015 إلى غاية 2018، ويتم ذلك بإتباع عدة خطوات نوردتها كما يلي:

1.3.4. فحص المعلومات من حيث الشكل والمضمون:

- من حيث الشكل: تم تقديم جميع الدفاتر والمتمثلة في:

- دفتر اليومية مصادق وموقع عليه من طرف رئيس المحكمة بتاريخ 2014/01/23.

- دفتر الجرد مصادق وموقع عليه من طرف رئيس المحكمة بتاريخ 2014/01/23 غير أن السجل لا يحتوي على أي كتابات.

- دفتر الأجور مصادق وموقع عليه من طرف رئيس المحكمة بتاريخ 2014/01/23.
- الدفاتر المساعدة ممسوكة بنظام الإعلام الآلي وهي دفتر المشتريات، دفتر المبيعات، دفتر البنك، دفتر الصندوق.
- من حيث المضمون: بعد فحص المحاسبة من حيث المضمون تم تسجيل بعض الملاحظات، والتي ارتأينا تصحيحها وتمثلت فيما يلي:
- عدم القدرة على تتبع حركة المخزون، وذلك لعدم وجود كتابات دقيقة في سجل الجرد وصرح بها بشكل مبالغ إجمالية.
- وجود تسجيلات محاسبية مزدوجة بالنسبة للمشتريات و الاستهلاكات لسنتي 2015 و2018.
- وجود فواتير شراء غير مسجلة محاسبيا، والشركة قامت بخخص الرسم على المشتريات لهذه الفواتير وذلك لسنتي 2016 و2017؛
- وجود كشوف معلومات تخص مشتريات 2016 و2017 واردة إلى مصالح الضرائب، وهي مدونة في كشف قائمة الزبائن لموردي الشركة.

2.3.4. القيام بعملية التحقيق: بالرغم من كل هذه النقائص تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة، وذلك من أجل تحديد الوعاء الضريبي وأرباح الشركة، وعلى ضوء ما ورد في التحقيقات المحاسبية وبسبب الأخطاء الموجودة، ومحاوله الغش والتضليل فقد تم وضع تعديلات من أجل ضبط رقم الأعمال المفوتر وإعادة استخراج رقم أعمال مقبوض، وذلك من خلال عملية التحقيق التي تمت على النحو التالي:

-دراسة المشتريات: بعد مقارنة المشتريات المسجلة في محاسبة الشركة والمصرح بها بتلك الواردة إلى مصالح الضرائب والمتعلقة بسنتي 2016 و2017، تبين وجود فوارق قدرت بـ 39 726 350 دج و5 711 112 دج على التوالي، وهي عبارة عن فواتير غير مسجلة محاسبيا تم الاعتماد عليها في مراجعة رقم الأعمال المتعلق بسنتي 2016 و2017 بمعامل خدمات 1.3 و1.4 على التوالي وهما المعاملان المصرح بهما في محاسبة الشركة وعليه تكون:

رقم الأعمال الناتج عن الفرق غير مصرح بها = الفارق في المشتريات x معامل الخدمات

الجدول 04 : استخراج الفرق في أرقام الأعمال الناتجة عن فواتير غير مصرح بها

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2016	2017
الفارق في المشتريات	39 726	5 711
معامل الخدمات	1.3	1.4
ر ع ناتج عن الفروق غير مصرح بها	51 644	7 995

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

-دراسة الاستهلاكات: بعد القيام بدراسة المشتريات تبين وجود استهلاكات زائدة لسنتي 2015 و2018، ولاستخراج الاستهلاكات الحقيقية نتبع القاعدة التالية:

$$\text{الاستهلاكات الحقيقية} = \text{مخزون أول مدة} + \text{المشتريات المستخرجة} - \text{مخزون آخر مدة}$$

وبعد مقارنتها بما صرح به من استهلاكات، ظهرت فروق في الاستهلاكات ناتجة بسبب التسجيل المزدوج لفواتير الشراء، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 05: مقارنة بين الاستهلاكات المصرح بها والاستهلاكات الحقيقية

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2015	2018
مخزون أول مدة	17 727	45 549
المشتريات المستخرجة	157 913	97 041
مخزون آخر مدة	26 446	19 833
الاستهلاكات الحقيقية	145 555	120 943
الاستهلاكات المصرح بها	1690 385	130 005
الفرق	14 830	9 062

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

-تصحيح رقم الأعمال: تم تصحيح رقم الأعمال كما يلي:

أ. رقم الأعمال المفوتر: لإعادة تشكيل رقم الأعمال المفوتر، تم الاعتماد على الفواتير المقدمة من طرف المكلف بالضريبة واستغلال الكشوف الواردة والفواتير غير المسجلة ومقارنتها بما هو مصرح به فتحصلنا على ما يلي:

الجدول 06: استخراج الفرق في أرقام الأعمال المفوتر

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2015	2016	2017	2018
ر ع المستخرج	219 348	230 248	175 192	168 314
ر ع المصرح به	219348	178 604	167 197	168 314
الفارق	00	51 644	7 995	00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية

ب. رقم الأعمال المقبوض: لإعادة تشكيل رقم الأعمال المقبوض تم الاعتماد على الكشوفات البنكية، بالإضافة إلى كشوف المعلومات والمشتريات غير المصرح بها ومقارنتها بما هو مصرح به فتحصلنا على الفوارق التالية:

الجدول 07: استخراج الفرق في أرقام الأعمال المقبوض

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2015	2016	2017	2018
ر ع المستخرج	235 127	230 248	175 192	159 346
ر ع المصرح به	217 218	90 405	13 358	62 479
الفارق	17 909	139 843	161 833	96 867

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

4.4 اختبار الخصائص النوعية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية:

لاختبار الخصائص النوعية، لا بد من التطرق لاختبار الخصائص السالفة الذكر، كل واحدة على حدى كما يلي:

1.4.4 الخصائص النوعية الأساسية: تتضمن:

- الملائمة: المعلومات المحاسبية المتحصل عليها يمكن اعتبارها متناسبة مع شكل وتوقيت إعداد القوائم المالية، بالرغم من أنها تحتوي على مجموعة من الأخطاء التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، إلا أنه يمكن القول إنها ملائمة نسبياً؛

- الموثوقية: تضمنت المعلومات المحاسبية على أخطاء أثرت على النتائج المحققة، كرقم الأعمال والربح الصافي، وعليه لا يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها؛

2.4.4 الخصائص النوعية الفرعية: تتضمن:

- القابلية للمقارنة: المعلومات المحاسبية المتحصل عليها يمكن مقارنتها بمعلومات أخرى لنفس المؤسسة أو معمؤسسات أخرى؛

- القابلية للفهم: المعلومات المحاسبية المتحصل عليها يمكن فهمها المتمتعها بالوضوح؛

- الثبات: تتميز بالثبات لاستخدام نفس المبادئ والفروض المحاسبية خلال السنوات التحقيق؛

يمكن الحكم على المعلومات المحاسبية المصرح بها من طرف الشركة محل التحقيق، بأنها لا تتصف بالجودة اللازمة لفقدانها لخاصية

الموثوقية بسبب وجود أخطاء و إغفالات، أدت إلى رفضها وتم إعادة تأسيس رقم أعمال جديد وإعادة تحديد الربح الصافي.

5.4 التعديلات وأثرها على الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق:

يتعلق هذا التحقيق بجملة من الضرائب والرسوم، وفيما يلي سنتناول أثر التعديلات المقترحة أثناء مرحلة التحقيق السابقة على هذه الضرائب والرسوم.

1.5.4. التعديلات الأولية المقترحة وأثرها على الضرائب والرسوم محل التحقيق: تتمثل أنواع الضرائب والرسوم التي يتم التركيز عليها في كل من: الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الرواتب والأجور، والرسم على القيمة المضافة.

- الرسم على النشاط المهني (TAP): يتأثر مبلغ الرسم على النشاط المهني الواجب التسديد لمصلحة الضرائب برقم الأعمال المحقق الفعلي، ولأن عملية التحقيق في المعلومات المحاسبية بينت وجود فوارق في كل السنوات محل التحقيق بين ما هو مصرح به من أرقام الأعمال المحققة وما تم تحقيقه فعلا، وهذا ما أثر على مبالغ الرسم على النشاط المهني ويمكن تلخيصها كالتالي:

مبلغ الرسم على النشاط المهني الواجب التسديد = الفرق رقم الأعمال المقبوض (X) معدل الرسم

الجدول 08: الرسم على النشاط المهني الواجب التسديد

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2015	2016	2017	2018
ر ع المستخرج	235 127	230 248	175 192	159 346
ر ع المصرح به	217 218	90 405	13 358	62 479
الفارق	17 909	139 843	161 833	96 867
معدل الرسم	2%	2%	2%	2%
مبلغ الرسم	358	2 797	3 237	1 937
نسبة العقوبة	% 25	% 25	% 25	% 25
العقوبة	90	699	809	484
المجموع	488	3 496	4 046	2 422

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

ملاحظة: حددت المادة 193 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نسبة العقوبة المطبقة حسب قيمة الحقوق المتملص منها.

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): تم تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي بالاعتماد على رقم الأعمال المفوتر في إعادة تحديد الربح حسب القاعدة التالية:

الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية

الربح المستخرج = الفرق في رقم الأعمال المفوتر + الربح المصرح به + الأعباء المرفوضة - الاستهلاكات غير مصرح بها - الرسم القابل للخصم.

الجدول 09: الضريبة على الدخل الإجمالي الواجبة التسديد

الوحدة: DA1000

البيان/السنة	2015	2016	2017	2018
ر ع المستخرج	219 348	230 248	175 192	168 314
ر ع المصرح به	219 348	178 604	167 197	168 314
الفارق	00	51 644	7 995	0
الربح المصرح به	10 968	5 427	5 017	1 222
الأعباء المرفوضة	14 830	00	00	9 062
استهلاك غير مصرح	00	39 726	5 711	00
رسم قابل للخصم	00	1 033	160	00
الربح المستخرج	25 797	16 312	7141	10 284
الضريبة (20%)	00	3262	1 428	2 057
ضريبة المصروفة	00	619	265	241
الفارق	00	2 643	1 163	1 816
نسبة العقوبة	25%	25%	25%	25%
العقوبة	00	661	291	454
المجموع	-	3 304	1 454	2 270

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

ملاحظة: المادة 06 من قانون المالية 2015 التي ألغت المادة 32 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وعليه فإن معدل 20% يعتبر لاغيا للتصريحات السنوية لسنة 2015 وتؤسس الضريبة على عاتق الشركاء في مفتشية الضرائب دائرة الاختصاص.

- الضريبة على الأجور والرواتب (IRG/S): من خلال المقارنة بين التصريحات الشهرية G50 مع التصريح السنوي وسجل الأجرة، تبين أن هناك حقوق لم يتم تسديدها ضمن التصريحات الشهرية حيث تمت التسوية على النحو التالي:

الجدول 10: الضريبة على الأجور والرواتب الواجبة التسديد

الوحدة: DA1000

2018	2017	2016	2015	البيان/السنة
2 725	2 801	2 114	2 773	حقوق مصرحة بسجل الأجرة
0	461	1 535	1 850	الحقوق المصرح بها G50
2 725	2 340	579	923	الفارق في الحقوق
% 25	% 25	% 25	% 25	معدل العقوبة
681	585	145	231	العقوبة
3 407	2 925	724	1 153	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

- الرسم على القيمة المضافة (TVA): يتم حساب الرسم على القيمة المضافة المستحق بالاعتماد على رقم الأعمال المقبوض كما يلي:

- الرسم على القيمة المضافة المستحق = الفرق في رقم الأعمال المقبوض X معدل الرسم.

- الرسم على القيمة المضافة الواجب التسديد = الرسم على القيمة المضافة المستحق + الرسم القابل للدمج (أو- الرسم القابل للخصم).

- الرسم القابل للدمج أو الرسم القابل للخصم = الرسم المستخرج - الرسم المصرح به.

ولحساب الرسم على القيمة المضافة المستخرج لا بد من مقارنة فواتير الشراء بتلك المصرح بها في التصريحات الشهرية بالنسبة للرسم على المشتريات تم التوصل إلى الوضعية التالية:

الجدول رقم 11: استخراج الفرق في الرسم على المشتريات

الوحدة: DA1000

2018	2017	2016	2015	البيان/السنة
15 258	25 752	27 545	26 845	الرسم المستخرج
15 168	1 923	13 463	27 062	الرسم المصرح به
00	00	00	217	الرسم القابل للدمج
90	23 829	14 082	00	رسم قابل للخصم

الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

الجدول 12: الرسم على القيمة المضافة الواجب التسديد

الوحدة: DA1000

2018	2017	2016	2015	البيان/السنة
159 346	175 192	230 248	235 127	ر ع المستخرج
62 479	13 358	90 405	217 218	ر ع المصرح به
96 867	161 833	139 843	17 909	الفارق
%19	19%	% 17	% 17	معدل الرسم
18 405	30 748	23 773	3 044	الرسم المستحق
00	00	00	217	الرسم القابل للدمج
90	23 829	14 082	00	رسم قابل للخصم
18 314	6 920	9 691	3 261	رسم واجب الدفع
% 25	% 25	% 25	% 25	معدل العقوبة
4 579	1 930	2 423	815	العقوبة
22 893	8 650	12 114	4 077	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

من خلال ما سبق فيما يتعلق بمختلف الضرائب والرسوم محل التحقيق يمكن تلخيص التعديلات الأولية المقترحة من قبل فرقة التحقيق في الجدول الموالي:

الجدول 13: التعديلات الأولية وأثرها على الضرائب والرسوم محل التحقيق

الوحدة: DA1000

2018	2017	2016	2015	البيان/السنة
2 422	4 046	3 496	448	TAP
2 270	1 454	3 304	0	IRG
3 407	2 925	724	1 153	ضريبة على الأجر
22 893	8 650	12 114	4 077	TVA
73 381				مجموع واجب الدفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق في محاسبة المكلف 2019.

2.5.4. التعديلات النهائية وأثرها على الضرائب والرسوم محل التحقيق:

بعد الانتهاء من التحقيقات الأولية، تم إعداد إشعار بالتقويم بعد التحقيق المحاسبي، وتسليمه إلى المكلف بالضريبة لإعلامه بالنقائص المسجلة مع منحه جميع الحقوق المخولة له قانونا في الرد عليها والمحددة بأربعين (40) يوما، وإمكانية الاستعانة بمستشار وحقه في طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب، وتم الاعتراض على ما يلي:

أ. الاعتماد على طريقتين في تحديد رقم الأعمال المستخرج لسنة 2016 و 2017، حيث تم الاعتماد على المشتريات غير المصرح بها وكذلك على المقبوضات بالكشف البنكي.

ب. التسجيل المحاسبي المزدوج للفواتير من قبل المحاسب أدى إلى أن يكون هناك استهلاكات غير صحيحة وبالتالي تعتبر أرقام الأعمال المصرح بها لهذه الفواتير وهمية إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار في نسب تحديد الهامش الإجمالي.

ج. عدم خصم الرسم على النشاط المهني من قاعدة الربح لجميع السنوات بمبالغ الرسم المستخرجة.

د. المبالغ المعتمدة في حساب الضريبة على المرتبات والأجور مبالغ فيها بالمقارنة مع نشاط المؤسسة.

و. المشتريات المتعلقة بـ الممون X لا تخصه.

ي. إعادة النظر في العقوبات والغرامات.

بعد دراسة رد المكلف ومناقشته بعد طلبه تحكيم المدير الولائي رفضت احتجاجاته المذكورة في النقاط من "أ" إلى "د" في حين تم قبول الاحتجاجات المذكورة في النقطتين الـ "و" و "ي"، مع إمكانية الاستفادة من تدابير التخفيض المشروط ضمن طلب المساعدة فيما يخص الغرامات، وتم تبليغه بذلك عن طريق إرسال الإشعار النهائي، وبعدها تم إعداد جدول يلخص جميع الحقوق والغرامات المترتبة عن عملية التحقيق في المحاسبة وإرساله إلى مفتشية الضرائب التي يتبعها المكلف بالضريبة إقليميا للقيام بإجراءات تحرير الورد الفردي.

5. خلاصة

تعد الرقابة الجبائية من أهم الآليات و الأدوات التي تملكها الإدارة الجبائية لمكافحة جميع الممارسات غير القانونية الصادرة عن المكلفين بالضريبة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وهذا ما يؤكد المساهمة الفعالة للرقابة الجبائية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، توفيقا مع الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه المعلومات ومعايير جودتها ومدى تأثيرها على مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، وهذا يتطلب من الإدارة الجبائية توفير كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية الممكنة للأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية بهدف الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية.

- نتائج الدراسة

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- عدم انسجام بين قواعد النظام المحاسبي وقواعد النظام الجبائي مما يعيق من فعالية الرقابة الجبائية.

الرقابة الجبائية كألية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية

- الرقابة الجبائية لا تقدم جودة للمعلومات المحاسبية بكل معاييرها، حيث بالنسبة للملائمة تساعد الرقابة الجبائية على توفير المعلومة في الوقت المناسب وتحمل وتعقل خاصية التنبؤ، أما بالنسبة للموثوقية فالرقابة الجبائية تساعد على دعم خاصية الصدق في التعبير وقابلية التحقق بينما تحمل خاصية الحياد؛

- تساعد الرقابة الجبائية على تحسين الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية من قابلية الفهم وقابلية المقارنة والثبات؛

- التحقيق في المحاسبة هو النوع الأشمل والأجمع في عملية الرقابة الجبائية؛

- يختلف التأثير على جودة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع الرقابة الجبائية المطبق على المكلف بالضريبة؛

- لا تأخذ الرقابة الجبائية بعين الاعتبار نوعين من القوائم المالية بالإضافة إلى التقارير المالية، مما يؤثر سلبا على نطاق فعاليتها في ممارسة الرقابة.

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات هي:

- ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في النظام الجبائي الجزائري من حيث أنواع ومعدلات الضرائب و الرسوم.

- تميز النظام الجبائي الجزائري بالتعقيد، ومن ثم لا بد من إعادة النظر في المعدلات والنسب المطبقة لبعض الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المكلفين لتشجيعهم على التصريح ودفع المبلغ الصحيح للضريبة.

- تدعيم الإدارة الجبائية بأجهزة حديثة ومتطورة للمعلومات والاتصال، وربطها بنظام شبكي داخلي وبمصالح ذات الصلة ورقمنة كل التصريحات، مما يقرب الإدارة الجبائية من المواطن ويجنب كل عمليات التواطؤ.

- نشر ثقافة جبائية لدى المكلفين بالضريبة.

- تعزيز تعداد موظفي مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى، وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع والاستفادة من ملتقيات تكوينية دورية من أجل تحسين كفاءاتهم جبائيا ومحاسبيا.

- فرض عقوبات ردية على المكلفين الذين لا يحوزون على فواتير الشراء والبيع لعمليات أنشطتهم وتشجيع ومنح امتيازات لمستعملي وسائل الدفع البنكية.

5.المراجع

- أيت بلقاسم لامية. (2013). آليات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. شهادة ماجستير، 30-31. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بوعلام وهي. (20/21 أكتوبر، 2009). نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة: حالة الجزائر. مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 06. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بول ستينبارت، و مارشال رومني. (2009). نظم المعلومات المحاسبية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- حلوة حنان رضوان. (2006). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير. عمان: دار وائل للنشر.

- خيرى طه، و إبراهيم طه. (2012). إطار مقترح لمؤشرات جودة الفحص الضريبي في ضوء التشريع الضريبي المصري الجديد. أطروحة دكتوراه، 03. القاهرة، كلية التجارة، مصر.
- زينة بن فرج. (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- زياد السقا هشام. (2011). نظام المعلومات المحاسبية. العراق: دار طارق للنشر والتوزيع.
- سليمان عتير. (2011). دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، 80. بسكرة، قسم علوم التسيير، الجزائر.
- سهام كردودي. (2009). المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية. شهادة ماجستير، 90. بسكرة، قسم علوم التسيير، الجزائر.
- سهام كردودي. (2011). الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق. عين مليلة: دار مفيدة للنشر والتوزيع.
- عبد الباسط مداح. (2018). أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات. أطروحة دكتوراه، 86-87. المسيلة، فرع المحاسبة والمالية، الجزائر.
- عبد الرزاق حسن الشيخ. (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم. شهادة ماجستير. غزة، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين.
- عطا الله سيد سيد. (2009). المفاهيم المحاسبية الحديثة. عمان: دار الراية.
- علي المجهلي ناصر محمد. (2009). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات. شهادة ماجستير، 46. باتنة، فرع علوم التسيير، الجزائر.
- فؤاد صديقي، و محمد الخطيب نمر. (2011). مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر. مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي، 04. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- محمد طرشي. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من المنظور المحاسبي. مجلة الريادة الاقتصادية للأعمال. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- وزارة المالية. (بلا تاريخ). قانون الإجراءات الجبائية: المادة رقم 20 الفقرة 01. المديرية العامة للضرائب، 13. الجزائر.
- jean paul, c. (2000). *control fiscale droit garantie et procedure*. paris.